علوم التربية في خدمة التوجيه المدرسي
من خلال إرساء الإدارة التربوية لأنماط المواكبة

الدكتور رشيد زاح
المغرب

مقدمة:

تشهد المنظومة التعليمية في ظل القانون الإطار 51.17 والنموذج التنموي الجديد فضلا عن خارطة الطريق إصلاحات عميقة على مستويات عدة تهدف إلى تزويد المجتمع بالكفاءات والنخب من العلماء والمفكرين والمثقفين والأطر والعاملين المؤهلين للإسهام في البناء المتواصل للوطن على جميع المستويات، وذلك من خلال الإسهام في تكوينهم وتأهيلهم ورعايتهم، والتشجيع والتحفيز على قيم النبوغ والتميز والابتكار في مختلف مستويات منظومة التربية والتعليم والتكوين والبحث العلمي ومكوناتها، من خلال تنمية القدرات الذاتية للمتعلمين، وصقل حسهم النقدي، وتفعيل ذكائهم، وإتاحة الفرص أمامهم للإبداع والابتكار، وتمكينهم من الانخراط في مجتمع المعرفة والتواصل.

وتعد الوظيفة التوجيهية من الرافعات الأساسية المعول عليها لتحقيق الأهداف المنشودة، لذا شهد التوجيه المدرسي تطورات عدة شملت أطره النظرية والمرجعية وممارساته وتطبيقاته، فقد تم تجاوز المنظور البسيكو-تقني[1] إلى البعد التربوي، وأصبح ينظر إلى الاختيار كتتويج لسيرورة نمائية يتم خلالها إعداد المتعلم لمساعدته على اتخاذ القرار الدراسي والتكويني والمهني، الأمر الذي يتطلب انخراط كل الفاعلين في مواكبته.[2]

لذا فقد أرست وزارة التربية الوطنية تصورا جديدا لنظام التوجيه المدرسي والمهني والجامعي تنزيلا للاختيارات التربوية التي نص عليها قانون الإطار 51.17 من خلال القرار الوزاري 062.19 الصادر في 07 أكتوبر 2019 بشأن التوجيه المدرسي والمهني والجامعي الذي تم التفصيل في مقتضياته في المذكرة الوزارية 19/105 في شأن الارتقاء بالممارسة التربوية في مجال التوجيه المدرسي والمهني والجامعي بالثانويات الإعدادية والثانويات التأهيلية والتي نصت على وجوب نهوض المؤسسات التعليمية بأدوارها كاملة للارتقاء بممارستها التربوية وتركيزها حول مساعدة المتعلمين على بناء وتحقيق مشاريعهم الشخصية وتحديد اختياراتهم الدراسية، أما المذكرة 19/106 في شأن العمل بالمشروع الشخصي للمتعلم بالثانويات الإعدادية والثانويات التأهيلية فدعت إلى إرساء العمل بالمشروع الشخصي للمتعلم كخيط ناظم لتدخلات جميع الفاعلين في مجال التوجيه، الأمر الذي يقتضي إرساء خدمات مواكبة المشاريع الشخصية التي يتم تنقسم إلى مواكبة تربوية وإدارية -تقنية ومواكبة تخصصية، أما المذكرة 19/114 في موضوع الأستاذ الرئيس بالثانويات التأهيلية والإعدادية فوضحت أدوار الأستاذ الرئيس في ضمان المواكبة التربوية الضرورية للمتعلمين لمساعدتهم على تحقيق مشاريعهم الشخصية.

ونظرا للدور المحوري الذي تلعبه أطر الإدارة التربوية في قيادة المؤسسات التعليمية والفرق الإدارية والتربوية فقد أنيطت بهم مهام جسيمة في بلورة التصورات الجديدة في حقل التوجيه المدرسي والمهني والجامعي في إرساء بيئة مواكبة تستثمر المفاهيم الأساس في علوم التربية وظيفيا تمكن المتعلمات والمتعلمين من بناء وتحقيق مشاريعهم الشخصية وتحديد اختياراتهم الدراسية والتكوينية والمهنية،

وستعمل هذه الورقة البحثية على الإجابة على تساؤلات محورية توضح أهم معالم هذه المهام من خلال الإجابة عن الأسئلة التالية:

– ما الإطار المفاهيمي المرتبط بالنظام الجديد للتوجيه؟

– ما هي مهام أطر الإدارة التربوية في هذا النظام؟

– ما الإطار العلائقي بين أطر الإدارة التربوية وباقي الفاعلين والمتدخلين في التوجيه الذين يقومون بتعبئة المفاهيم والأسس المعرفية والنظرية والمنهجية ذات الصلة بمجالات علوم التربية؟

أهمية الموضوع:

وتظهر أهمية هذا الموضوع في كون نجاح تدخلات جميع الفاعلين في مجال التوجيه الأمر يقتضي إلمام أطر الإدارة التربوية بمهامهم ومحورية أدوارهم في هذا المجال، لذا فهذه الورقة تسعى الى إطلاع متدربي سلك الإدارة التربوية على مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية المؤطرة لمجال التوجيه المدرسي والمهني في السياق التربوي المغربي، مع التركيز بشكل خاص على آليات وصيغ تفعيل المواكبة الإدارية والتقنية للمشاريع الشخصية التي تستمد طرق اشتغالها من الحقول المعرفية لعلوم التربية وتستثمر المفاهيم الأساس في علوم التربية وظيفيا ، وسبل جعل الوسط المدرسي بيئة مساعدة على الاشتغال بالمشروع، والإلمام بالمساطر الإدارية لمجال التوجيه المدرسي والمهني، من أجل تيسير دور الإدارة التربوية في هذا المسار.

خطة البحث:

ولدراسة هذا الموضوع سأتبع التصميم التالي:

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي والتنظيمي للتوجيه المدرسي والجامعي والمهني.

المطلب الثاني: مهام أطر الإدارة التربوية في التوجيه المدرسي والجامعي والمهني

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي والمرجعي والتنظيمي للتوجيه المدرسي والجامعي والمهني.

إن الإلمام بالفرش المفاهيمي وبالمرجعيات المؤسسية والنصوص التشريعية والتنظيمية المرتبطة بمجال التوجيه التربوي أمر أساس للتنزيل الإجرائي وتصريف مضامين التصور الجديد لنظام التوجيه المدرسي والمهني والجامعي، ويمكن هذا الإلمام أيضا من تدبير أدوات ووسائل تنفيذ التصور الجديد داخل المؤسسات التعليمية، لذا قبل الخوض في مهام أطر الإدارة التربوية لابد من تملك المفاهيم والمرجعيات المؤسسية والنصوص التشريعية والتنظيمية والوثائق التربوية التي نصت على مجال التوجيه التربوي تصريحا أو بشكل غير مباشر:

أولا: الإطار المفاهيمي.

1- مفهوم التوجيه:

عرف مفهوم التوجيه تطورات عديدة في المدلول والمنطلقات والمبادئ والممارسات، ارتبطت هذه التطورات بداية بالسياقات الثقافية والاقتصادية التي أنتج فيها، مرورا بالتطورات التي شهدتها العلوم الإنسانية، خاصة علم النفس وعلم الاجتماع، وانتهاء بالتحولات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي عرفتها المجتمعات خلال القرن الماضي، هذه التطورات كانت لها انعكاسات مباشرة على ممارسات التوجيه، منتقلة به من عملية مرتبطة بالصدفة على عملية ستاتيكية لحظية، ومنها الى سيرورة تستحضر الأبعاد النمائية والدينامية للأفراد والجماعات.[3]

وسنقتصر في هذه الورقة على التصور الجديد لنظام التوجيه المدرسي والمهني والجامعي انسجاما مع توجهات الرؤية الاستراتيجية 2015-2030 و القانون الإطار 51-17 وهو المعبر عنه في القرار الوزاري 062.19 الصادر في 07 أكتوبر 2019 بشأن التوجيه المدرسي والمهني والجامعي، الذي يعتبر التوجيه هو مجموع الخدمات والأنشطة التربوية الموجهة لجميع المتعلمين (بصفتهم تلاميذ بمختلف أسلاك مؤسسات التربية والتكوين ومتدربي مؤسسات التكوين وطلبة مؤسسات التعليم العالي وكل شخص غير متمدرس راغب في الاندماج) حسب خصوصيات كل فئة منهم، بهدف مساعدتهم على التوجيه وكذا مجموع الآليات والمساطر والموارد التي يتم توظيفها من طرف مختلف الفاعلين والبنيات لهذا الغرض، وأكد نفس القرار أن المساعدة على التوجيه سيرورة تربوية تهدف إلى مواكبة المتعلمين في بناء وتوطيد وتدقيق مشاريعهم الشخصية.[4]

2- مفهوم المشروع الشخصي

اعتبر القرار الوزاري 062.19 الصادر في 07 أكتوبر 2019 بشأن التوجيه المدرسي والمهني والجامعي في المادة 7 أن مفهوم المشروع الشخصي للمتعلم في مجال التوجيه المدرسي والمهني والجامعي يتأسس على تفاعل إيجابي بين الذات والمحيط، وهو بذلك سيرورة ذاتية وداخلية للمتعلم، ذهنية ووجدانية ونفسية واجتماعية مع إسقاطات مستقبلية لمساره الدراسي والمهني يعمل على عقلنتها باستمرار ، ولهذه السيرورة المتجددة والممتدة تمظهرات خارجية تتجلى أساسا في مبادرة المتعلم للاستفادة من خدمات التوجيه المدرسي والجامعي وانخراطه في مختلف الأنشطة التربوية المنبثقة عنها أو غيرها ذات الصلة بمشروعه، وسعيه إلى توثيق سيرورة تفكيره في مشروعه وتفاعله الجدي مع المساطر الجاري بها العمل في مجال التوجيه المدرسي والمهني والجامعي.

فالمشروع الشخصي في منظور وزارة التربية الوطنية هي السيرورة التي ينخرط فيها المتعلم من أجل تحديد هدف مهني يطمح إلى تحقيقه وتحديدا المسارات الدراسية والتكوينية المؤدية إليه وخطته الشخصية لبلوغه، والخيارات البديلة في حالة تعثره في الوصول لهذا

المبتغى، كل ذلك في إطار منطق تكامل استراتيجي بين الأداء الدراسي الماضي والحالي، وبين الطموحات والأهداف الدراسية، والتكوينية، والمهنية والمستقبلية.[5]

3- مفهوم مواكبة لمشاريع الشخصية للمتعلم

تستند المواكبة على فكرة الانضمام للآخر ودعمه وتعزيز إمكاناته، فالمواكب شخص مورد يدعم المواكب مع الحفاظ على مسافة بينهما بما يضمن مواكبة أفضل، ويركز المواكب على مسار المواكب وبناء مستقبله الشخصي، فالمواكبة هي أولا استقبال الآخر وتقبله والإنصات له، والمشاركة في إزاحة الستار عن معنى ما يعيشه ويبحث عنه وهي في النهاية السير على جانبه لتأكيد ذاته ضمن المعنى الجديد الذي ينخرط فيه.[6]

وتنقسم المواكبة حسن النصوص المنظمة للتوجيه إلى ثلاثة أنواع:

- المواكبة التربوية[7]: هو المدخل البيداغوجي الموكول لهيئة التدريس، والتي تقوم على مساعدة المتعلم على الاندماج في الحياة الدرسية والنجاح المدرسي وتمكينه من اكتساب المهارات والكفايات الضرورية لمساعدته على تنمية مساره الدراسي والمهني والحياتي في إطار سيرورة مشروعه الشخصي، كما تعمل هذه المواكبة على استثمار الأنشطة الصفية في إطار البرامج الدراسية المقررة، والأنشطة اللاصفية في برنامج عمل المؤسسة لتصريف أهداف التوجيه المدرسي والمهني.[8]

ويعتبر الأستاذ الرئيس أهم المتدخلين في هذه المواكبة والذي عليه أن يستحضر في هذه العملية أهم مكتسباته في مجالات علوم التربية.

1- سوسيولوجية التربية	• التنشئة الاجتماعية ودور الفاعلين الاجتماعيين بها؛ • سوسيولوجية المؤسسة التعليمية المغربية وتفاعلاتها مع المحيط؛ • التعليم بالوسط القروي؛ • مقاربة النوع في المجال التعليمي.
2- سيرورة النمو والاكتساب عند الطفل.	مستويات السيرورة النمائية : • الحس حركية؛ • المعرفية؛ • العاطفية؛ • الاجتماعية والأخلاقية؛

3- نظريات التعلم	• السلوكية؛ • الجشطالتية؛ • البنائية؛ • – السوسيوبنائية.
4- البيداغوجيات النشطة	البيداغوجيات المتمركزة حول التعلم/ المتعلم في خدمة المقاربة بالكفايات: • حل المشكلات؛ • المشروع؛ • الخطأ؛ • الفارقية؛ • اللعب؛ • التعاقد...
5- علم النفس الاجتماعي التربوي	• دينامية جماعة القسم؛ • تقنيات التنشيط والتواصل؛ • أنماط التدبير العلائقي.

– المواكبة التخصصية[9]: وهي المدخل التخصصي الموكول للمستشارين في التوجيه التربوي، الذين يسهرون على هذه المواكبة بأبعادها الثلاثة المتمثلة في الإعلام المدرسي والمهني، والاستشارة والمواكبة النفسية الاجتماعية، في إطار مقاربة تفاعلية بينها من جهة، ومحيطها المؤسسي من جهة ثانية ومع حالات التوجيه من جهة أخرى، كما يعمل أطر التوجيه على هذه المواكبة من خلال تقديم الدعم التقني والاستشارات الازمة للمؤسسة لتيسير قيامها بوظيفتها التوجيهية.[10]

فأطر التوجيه يستثمرون المفاهيم الأساس في علوم التربية وظيفيا خاصة في المجالات التالية:

➢ سوسيولوجية التربية: أو المقاربة السوسيولوجية للتربية والتي تعنى بتحويل النظريات والقوانين السوسيولوجية على الواقع التربوي والتعليمي من خلال دراسة وتحليل النماذج التربوية والطرق والتقنيات والأساليب التربوية، والقضايا والمشكلات أو الإشكاليات التي تتكون داخل المؤسسات التعليمية النظامية وغير النظامية. وتتم هذه الدراسة السوسيولوجية من خلال عملية تحليل تفاعل العناصر التربوية والتعليمية داخل نسقها الاجتماعي وفي إطار نظرية شمولية تدرك مختلف العلاقات القائمة في عملية التفاعل بين مكونات النسق التي توجد ضمنه الظاهرة التربوية.

➢ سيكولوجية التربية: وهي ذلك العلم الذي يتخذ من السلوك ومن مكونات النفس وما يعتمل بداخلها وما تشتمل عليه موضوعا لدراسته العلمية (المنهل التربوي) ويهتم هذا العلم بمقاربة الظاهرة التربوية مقاربة ترتكز على السيكولوجيا بمختلف فروعها، وتساعد المربي على فهم شخصية المتعلم ومعرفة خصائص النمو وعلاقتها بالتعلم.

- السيكو سوسيولوجيا: يهتم هذا العلم بدراسة الظواهر النفس اجتماعية الناتجة عن تفاعل الأفراد داخل الجماعات التربوية الصغيرة كجماعة القسم وما يترتب عن تلك الظواهر من آثار ايجابية أو سلبية على مناخ الجماعة ومن خلالها على مستوى التعلم والتحصيل. كما يدرس دينامية الجماعة وظاهرة التواصل التربوي.
- فيزيولوجية التربية: يقارب الظاهرة التربوية مقاربة فيزيولوجية، أي الكشف عن الجوانب الفيزيولوجية التي قد تكون سببا في صعوبات التعلم كاضطراب الحواس أو الخلل في وظائف النمو.

– المواكبة الإدارية والتقنية: وهي الموكولة أساسا لأطر الإدارة التربوية وهي التي سيتم تفصيل الأمر فيها في هذه الورقة البحثية.

ثانيا: الإطار المرجعي والتنظيمي

أ- المرجعيات المؤطرة للتوجيه المدرسي والمهني

1– الخطب الملكية:

اعتبرت بعض الخطب الملكية بعد التوجيه مدخلا من مداخل إصلاح المنظومة التربوية وهو ما نلمسه من خلال خطابي ثورة الملك والشعب لسنتي 2012 و2018 والذي جاء فيهما:

✓ الخطاب الملكي غشت 2012

- يتعين الانكباب الجاد على هذه المنظومة التي نضعها في صدارة الأسبقيات الوطنية. هذه المنظومة التي تسائلنا اليوم، إذ لا ينبغي أن تضمن فقط حق الولوج العادل والمنصف، القائم على المساواة، إلى المدرسة والجامعة لجميع أبنائنا. وإنما يتعين أن تخولهم أيضا الحق في الاستفادة من تعليم موفور الجدوى والجاذبية، وملائم للحياة التي تنتظرهم.
- كما يجب أن تهدف إلى تمكين الشباب من تطوير ملكاتهم، واستثمار طاقاتهم الإبداعية، وتنمية شخصيتهم للنهوض بواجبات المواطنة، في مناخ من الكرامة وتكافؤ الفرص، والمساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وذلكم هو التحدي الأكبر الذي تطرحه الظرفية الراهنة

✓ الخطاب الملكي غشت 2018

- لا يمكن أن نقبل لنظامنا التعليمي أن يستمر في تخريج أفواج من العاطلين، خاصة في بعض الشعب الجامعية، التي يعرف الجميع أن حاملي الشهادات في تخصصاتها يجدون صعوبة قصوى في الاندماج في سوق الشغل. وهو هدر صارخ للموارد العمومية، ولطاقات الشباب، مما يعرقل مسيرات التنمية، ويؤثر في ظروف عيش العديد من المغاربة .
- إعطاء الأسبقية للتخصصات التي توفر الشغل، واعتماد نظام ناجع للتوجيه المبكر، سنتين أو ثلاث سنوات قبل الباكالوريا، لمساعدة التلاميذ على الاختيار، حسب مؤهلاتهم وميولاتهم، بين التوجه للشعب الجامعية أو للتكوين المهني.

2– الميثاق الوطني للتربية والتكوين.

اعتبر الميثاق الوطني للتربية والتكوين 2000-2009 أن التوجيه التربوي جزء لا يتجزأ من سيرورة التربية والتكوين بوصفها وضيفة للمواكبة وتيسير النضج والميول وملكات المتعلمين واختياراتهم التربوية والمهنية وإعادة توجيههم كلما دعت الضرورة إلى ذلك11 . وأسست المادة 19 للمسؤولية المجتمعية للتوجيه باعتبار أن للمتعلمين على أسرهم ومدرسيهم والجماعات المحلية التي ينتمون إليها والمجتمع والدولة حقوق تطابق ما يشكل واجبات على عاتق هذه الأطراف.12

3- الكتاب الأبيض:

دعا الكتاب الأبيض إلى وضع نظام ملائم للاستشارة والتوجيه يعتمد على المؤهلات والميول الحقيقية والموضوعية للمتعلم وعلى حاجات مختلف قطاعات الشغل ومواصفات ولوج المسالك المختلفة للتعليم العالي.13

4- البرنامج الاستعجالي 2009-2012.

دعا التقرير التركيبي للبرنامج الاستعجالي 2009-2012 في المشروع السابع من المجال الثالث إلى وضع نظام ناجع للإعلام والتوجيه مواكب لميولات المتعلمين ويضع جسورا بين مختلف مكونات ومستويات المنظومة التربوية.14

ونص التقرير على هدف واضح منشود في التوجيه المدرسي والمهني يكمن في تمكين كل تلميذ من وسائل التوجيه نحو تكوين يتماشى مع ميولاته ويعطي إمكانيات مستقبلية جيدة للانفتاح على منافذ سوق الشغل، مع تمكينه من إعادة التوجيه في حالة الفشل في إحدى الشعب أو المرور من شعبة إلى أخرى لمتابعة الدراسة في مستوى أعلى.15

ونص البرنامج على ضرورة توفير تعلمات ترتكز على المعارف والكفايات الأساسية التي تتيح للمتعلم إمكانيات التفتح الذاتي راهن هذا البرنامج على تطوير نظام الجسور بين المسالك وذلك من خلال تمكين كل متعلم من وسائل التوجيه نحو تكوين يتماشى مع ميوله ويعطي إمكانيات جيدة للانفتاح على منافذ سوق الشغل، مع إمكانية إعادة التوجيه في حالة عدم النجاح او المرور من شعبة إلى أخرى.

5- القانون الإطار 17-51

يعتبر القانون الإطار 17-51 أول مرجعية تشريعية ملزمة تؤمن شروط التنزيل الأمثل للرؤية الاستراتيجية، والملاحظ في هذا القانون الحضور الواضح للتوجيه المدرسي والمهني والجامعي من خلال تعدد زوايا التناول وكثرة المواد التي حاولت معالجة قضاياه وذلك على الشكل التالي:

- الديباجة: إعادة تنظيم وهيكلة منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي وإقامة الجسور بين مكوناتها.
- المادة 3: التشجيع والتحفيز على قيم النبوغ والتميز والابتكار في مختلف مستويات منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي ومكوناتها، من خلال تنمية القدرات الذاتية للمتعلمين، وصقل الحس النقدي لديهم، وتفعيل الذكاء، وإتاحة الفرص أمامهم للإبداع والابتكار، وتمكينهم من الانخراط في مجتمع المعرفة والتواصل
- المادة 4: ضمان ملاءمة مواصفات تكوين خريجي المنظومة مع متطلبات سوق الشغل، والاستجابة لحاجات البلاد في التنمية
- المادة 8: إرساء روابط بين التعليم المدرسي والتكوين المهني ودمجهما في تنظيم بيداغوجي منسجم من خلال إحداث مسار للتعليم المهني يبتدئ من التعليم الإعدادي وتعزيز سلك التعليم الثانوي التأهيلي بتنويع مسالكه والإعداد للتوجه نحو متابعة الدراسة بالتعليم العالي أو بالتكوينات المهنية التأهيلية والتعلم مدى الحياة.
- المادة 15: تنتظم مكونات منظومة التربية والتكوين في شكل أطوار وأسلاك ومسالك دراسية ومسارات مهنية، يجب أن تراعى في هيكلتها وتنظيمها وهندستها البيداغوجية، مبادئ الانسجام والتنسيق والتنوع والتكامل ومد الجسور فيما بينها، واستدامة التعلم والاندماج .

- المادة 34: تقوم السلطات الحكومية المعنية، خلال أجل لا يتعدى ست سنوات، بمراجعة شاملة لنظام التوجيه المدرسي والمهني والإرشاد الجامعي، من أجل مصاحبة المتعلم ومساعدته على تحديد اختياراته في مساره التعليمي، وتوفير الدعم البيداغوجي المستدام له، وذلك من خلال اتخاذ التدابير التالية:

- التوجيه والإرشاد المبكران نحو الميادين التي يمكن فيها للمتعلمين إحراز التقدم المدرسي والمهني والجامعي الملائم لميولاتهم وقدراتهم؛
- تحديد الآليات المعتمدة في التوجيه التربوي، من خلال اعتماد الروائز مع الأخذ بعين الاعتبار معدلات التحصيل الدراسي، وميول واختيارات المتعلم ومشروعه الشخصي؛
- تعزيز البنيات والوحدات المكلفة بالتوجيه والإرشاد والإعلام وتقويتها، ووضع موارد بشرية متخصصة رهن إشارتها؛
- اعتماد آلية للتنسيق الوثيق بين قطاعات التربية والتعليم والتكوين المهني في مجال التوجيه والإرشاد، من أجل حسن توجيه المتعلم وإرشاده؛
- وضع دلائل مرجعية تحدد المبادئ الأساسية والمعايير الواجب مراعاتها في عملية التوجيه والإرشاد والإعلام حسب مكونات منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي ومستوياتها، والعمل على تحيين مضامينها في ضوء المستجدات التي تعرفها مختلف أنظمة التكوين، حتى لا تخضع الشواهد العلمية والمهنية للتقادم-

أ- النصوص التنظيمية بعد أكتوبر 2019

- القرار الوزاري 062.19 الصادر في 07 أكتوبر 2019 بشأن التوجيه المدرسي والمهني والجامعي. والذي يحدد مفهوم التوجيه وأهدافه والفئة المستفيدة منه، كما يعمل القرار على مأسسة المشروع الشخصي وتحديد مراحله وأهداف كل مرحلة ويبين أنواع التدخلات المواكبة لهذا المشروع وأدوار مختلف الأطر التربوية والإدارية وأطر التوجيه.
- المذكرة الوزارية 105.19 في شأن الارتقاء بالممارسة التربوية في مجال التوجيه المدرسي والمهني والجامعي بالثانويات الإعدادية والثانويات التأهيلية والتي نصت على وجوب نهوض المؤسسات التعليمية بأدوارها كاملة للارتقاء بممارستها التربوية وتركيزها حول مساعدة المتعلمين على بناء وتحقيق مشاريعهم الشخصية وتحديد اختياراتهم الدراسية
- المذكرة 106.19 في شأن العمل بالمشروع الشخصي للمتعلم بالثانويات الإعدادية والثانويات التأهيلية الداعية إلى إرساء العمل بالمشروع الشخصي للمتعلم كخيط ناظم لتدخلات جميع الفاعلين في مجال التوجيه الأمر الذي يقتضي إرساء خدمات مواكبة المشاريع الشخصية التي يتم تنقسم إلى مواكبة تربوية وإدارية -تقنية ومواكبة تخصصية
- المذكرة 114.19 في موضوع الأستاذ الرئيس بالثانويات التأهيلية والإعدادية والتي وضحت أدوار الأستاذ الرئيس في ضمان المواكبة التربوية الضرورية للمتعلمين لمساعدتهم على تحقيق مشاريعهم الشخصية.
- القرار الوزاري رقم 22/007 بشأن المصادقة على الإطار المرجعي للمواكبة التخصصية للمشروع الشخصي للمتعلم بالتعليم الثانوي الإعدادي والتأهيلي.
- المذكرة 015/22 في موضوع تأطير دمج مكون التوجيه المدرسي والمهني ضمن مشروع المؤسسة، قدمت من خلالها وزارة التربية الوطنية ورقة تأطيرية بهدف تيسير ودعم وتأطير المؤسسات التعليمية فيما يتعلق بدمج مكون التوجيه المدرسي والمهني في مشروع المؤسسة.[16]

المطلب الثاني: مهام الأطر الإدارية والتربوية في التصور الجديد للتوجيه المدرسي والمهني والجامعي.

نصت المادة 14 من القرار الوزاري 062/19 على أنه يتعين على مديري مؤسسات التربية والتعليم والتكوين، تفعيل مختلف الآليات المتوفرة للعمل على تصريف أهداف التوجيه المدرسي والمهني والجامعي، والارتقاء بممارستها التربوية في هذا المجال من خلال تركيز الفعل التربوي على مواكبة المشاريع الشخصية للمتعلمين وذلك باستثمار المدخل التربوي البيداغوجي بأنشطته الصفية واللاصفية ومدخل العمل التخصصي.[17]

وتقتضي هذه المواكبة القيام بالمهام التالية:

1- إرساء خدمات التوجيه المدرسي والمهني والجامعي:

يتعين على مديري مؤسسات التربية والتكوين العمل إرساء خدمات التوجيه المدرسي والمهني والجامعي بمؤسساتهم من خلال توفير خدمات مواكبة المشاريع الشخصية تنزيلا لمقتضيات المادة 15 من القرار الوزاري 062/19 عبر توفير الخدمات الأساسية التالية للمتعلمين:[18]

-خدمة المواكبة التربوية التي تغطي مرحلتي البناء والتوطيد، وتقوم على مساعدة المتعلمين على الاندماج في الحياة المدرسية، والنجاح في مساراتهم الدراسية، وتمكينهم من اكتساب المعارف والمهارات والكفايات الضرورية لمساعدتهم على بناء مشاريعهم الشخصية وتحديد اختياراتهم الدراسية والتكوينية والمهنية.

ويتم توفير هذه الخدمة من خلال إرساء العمل بمبدأ الأستاذ الرئيس والذي يتولى المواكبة التربوية تحت الإشراف الإداري لمدير المؤسسة وبتشاور مع إطار التوجيه، الأمر الذي يتطلب التواصل الدائم بين الإدارة التربوية من مديرين وحراس عامين مع الأستاذ الرئيس حول وضعية المتعلمين التربوية والتعليمية والنفسية والاجتماعية والصحية وحول مجموع الأنشطة التربوية التي يستفيدون منها، كما يعمل مديرو المؤسسات على تتبع تعبئة ملفات تتبع المشاريع الشخصية للمتعلمين في نهاية كل دورة دراسية، كما يسهر مديرو المؤسسات التعليمية على إسناد كل قسم من أقسام التعليم الثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي إلى أستاذ من أساتذته على ألا يتعدى عدد الأقسام المسندة لنفس الأستاذ أربعة ويدرج زمن المواكبة ضمن استعمال زمن التلميذ.[19]

-خدمة المواكبة التخصصية التي تغطي مراحل البناء والتوطيد والتدقيق وتشمل كلا من خدمة الإعلام المدرسي والمهني والجامعي وخدمة الاستشارة في التوجيه المدرسي والمهني والجامعي.

وفي هذا الصدد فإن تجويد العمل التخصصي ونجاحه رهين بتكامل أدوار مختلف الفاعلين في مجال التوجيه المدرسي والمهني، وباعتبار مشروع المؤسسة مبنيا على المقاربة التشاركية وباعتبار إطار التوجيه عضوا في فريق القيادة فهو الآلية المؤسسية التي من خلالها يمكن ضمان تكامل أدوار مختلف الفاعلين.[20]

وعلى مديري المؤسسات الحرص على أن يضطلع المستشار في التوجيه التربوي بأدوار مهمة على مستوى إدماج مكون التوجيه المدرسي والمهني عموما في مشروع المؤسسة باعتباره مستشارا للمؤسسة والمتخصص في المجال حيث يساهم مساهمة مباشرة في سيرورة إعداد وتنزيل وتقويم هذا المشروع في شقه التخصصي، كما يجب على مديري المؤسسات طلب الاستشارة والدعم التقني اللازم منهم على طول هذه السيرورة.[21]

2- إرساء بيئة مدرسية وتربوية ملائمة وحاضنة للمواكبة:

يتولى أطر الإدارة التربوية بمؤسسات التربية والتعليم في مجال التوجيه المدرسي والمهني والجامعي إرساء البيئة المدرسية والتربوية الملائمة والحاضنة لمواكبة المشروع الشخصي للمتعلم ضمانا لانخراط مختلف المجالس والحرص على اشتغالها على نحو يضمن ممارستها لأدوارها من خلال قيامهم بما يلي:

أولا: تفعيل العمل بمشروع المؤسسة المتضمن للتوجيه المدرسي والمهني والجامعي كمكون إلزامي:

إن مشروع المؤسسة المندمج يعتبر الآلية الضرورية لتنظيم وتفعيل مختلف العمليات التدبيرية والتربوية بالمؤسسات التعليمية، والذي يجب أن يعكس خصوصياتها وهويتها وثقافتها التنظيمية في سياق تجويد التعلمات، وتنزيل وأجرأة مختلف البرامج والمشاريع التربوية، كما أنه ترجمة لمختلف مقاربات التدبير والحكامة المتمركزة حول الشراكة والتعاقد والتدبير بالنتائج. ونظرا لكون الوظيفية التوجيهية للمؤسسة التعليمية تعد إحدى وظائفها الأساسية في سبيل تجويد التعلمات عبر مدخل المشروع الشخصي للمتعلم، فإن هذه المؤسسة مطالبة بإرساء وتفعيل بيئة حاضنة للمشاريع الشخصية للمتعلمين. وهو ما نصت عليه المذكرة 015/22 في موضوع تأطير دمج مكون التوجيه المدرسي والمهني ضمن مشروع المؤسسة،

إن دمج مكون التوجيه المدرسي والمهني في مشروع المؤسسة المندمج ينسجم مع ما جاءت به خارطة الطريق 2022-2026 في مختلف محاورها، وتحديدا الالتزام الرابع في محور التلميذ، الذي ينص على توجيه التلميذات والتلاميذ نحو مسارات دراسية تتلاءم مع مؤهلاتهم للرفع من فرص نجاحهم.

لذا على مديري المؤسسات التعليمية بمعية فريق القيادة العمل على استحضار أبعاد المشروع الشخصي للمتعلم في جميع مراحل صياغة مشروع المؤسسة ومثال ذلك:

-مرحلة التشخيص: يجب أن ينكب التشخيص حول مدى مساعدة الأنشطة والتدخلات التربوية المتعلم على التعرف على ذاته بشكل أفضل ، وتنمية كفاياته ،وبناء رؤية واقعية حول محيطه المدرسي السوسيو مهني، وتمكينه من مهارات التخطيط واتخاذ القرار.

-مرحلتي الأولويات والأجرأة: خلالها يتم استحضار نتائج التشخيص المرتبطة بتلك الأبعاد، مع أخذ الطابع المستعرض والمندمج للمقاربة التربوية في التوجيه، حيث يمكن أن تنصهر عناصر متعلقة بالمشاريع الشخصية للمتعلمين في مختلف الأنشطة التربوية وفي اشتغال أليات التأطير والتدبير بالمؤسسة.

ثانيا: تفعيل أدوار مجالس المؤسسة في إدماج بعد التوجيه المدرسي والمهني والجامعي في آليات اشتغالها.

إن تحقيق النجاح الدراسي والمهني المنشود يتطلب من رؤساء المؤسسات التعليمية وضع برنامج عمل سنوي يستحضر أدوارها التوجيهية في مختلف العمليات والأنشطة المبرمجة، وذلك بهدف تمكين المتعلمين من بناء وبلورة مشاريعهم الشخصية، باعتبارها مدخلا من مداخل المنهاج الدراسي وألية لترسيخ ثقافة اتخاذ القرار، من خلال إتاحة فرصة الانخراط الفعال في تفعيل الحياة المدرسية.

وباعتبار مدير المؤسسة-بالنظر إ الى دوره القيادي- المسؤول الأول عن إنجاح أنشطة الحياة المدرسية ذات البعد التوجيهي، فهو المنسق الفعلي لمختلف العمليات والمشرف على تنزيل وإنجاح الرهانات والأهداف الاستراتيجية لمشروع المؤسسة عموما، وفق ما

أكدت عليه الرؤية الاستراتيجية 2015 / 2030 ومختلف المذكرات الوزارية في شأن تفعيل أنشطة الحياة المدرسية. وعلى هذا الأساس، فهو مدعو لتفعيل مجموعة من الأدوار التخطيطية والتدبيرية والتنظيمية، خصوصا فيما يتعلق بآلية الأندية التربوية ببعدها الموجه، وعلاقتها بالمشاريع الشخصية للمتعلمين وما تتيحه من إمكانيات انفتاح المؤسسة على محيطها السوسيو مهني، وذلك من خلال:

- استحضار البعد التوجيهي للأندية.
- استحضار خصوصيات الوسط السوسيومهني للمؤسسة.
- تحديد الأهداف والنتائج المرجوة من أنشطة الأندية وربطها بالمشاريع الشخصية للمتعلمين.
- التنسيق التنظيمي مع المتدخلين: الأساتذة الرؤساء، المستشارين في التوجيه، جمعية أمهات وآباء وأولياء المتعلمات والمتعلمين، المسؤولون عن الأندية....
- عقد شراكات كفيلة بانفتاح المؤسسة على محيطها السوسيومهني.
- استدعاء متدخلين من الوسط السوسيومهني للمساهمة في تأطير أنشطة الأندية في بعدها المرتبط بالمشاريع الشخصية للمتعلمين.
- ضبط صيغ التتبع والتقويم لقياس نتائج برامج الأندية عموما، وفي بعدها الموجه خصوصا...

ثالثا–التدبير الجيد لمساطر التوجيه المدرسي والمهني والجامعي الجاري بها العمل.

نص القانون الإطار 51/17 في المادة 34 على تحديد الآليات المعتمدة في التوجيه التربوي، من خلال اعتماد الروائز مع الأخذ بعين الاعتبار معدلات التحصيل الدراسي، وميول واختيارات المتعلم ومشروعه الشخصي.

كما نص القرار الوزاري 062/19 في المادة 26 على وضع المساطر والآليات الكفيلة بضمان استفادة المعنيين من الممرات والجسور، مع مراعاة المرونة في ذلك بما يضمن حق المتعلم في اختيار المسارات الأكثر ملاءمة لميولاتهم وقدراتهم ويوفر لهم هامشا أكبر لتحقيق مشاريعهم الشخصية.

ويتعين بهذا الخصوص تخصيص حيز أكبر للبعد التربوي في هذه المساطر، من خلال فسح مجال أوسع لتفاعل الفاعلين المعنيين من اختيارات المتعلمين بهدف مساعدتهم على تدقيقها، وذلك قبل إخضاعها للإجراءات الإدارية الخاصة باليت فيها.

ومن المهام المباشرة لأطر الإدارة التربوية في تفعيل مساطر التوجيه ما يلي:

- مسك معطيات الحامل الورقي على منظومة مسار نيابة عن المتعلمين الذين لم يتمكنوا لعذر قاهر من استخدام فضاء "المتمدرس".
- المصادقة على طلبات التوجيه المعبر عنها على فضاء المتمدرس استنادا الى الحامل الورقي الموقع من لدن أولياء الأمور.
- تهيئة لوائح الانتقاء الاولي عبر تحديد المؤسسات المستقبلة للمتعلمين الراغبين في اختيارات ذات ولوج محدود.
- إعداد الاستدعاءات لاجتياز الاختبارات الخاصة بالانتقاء الأولي بالنسبة للاختيارات الدراسية ذات الولوج المحدود التي تتطلب ذلك، ثم تحميلها على منظومة مسار.

- اجراء الاختبارات الخاصة بالانتقاء الاولي بالنسبة للاختيارات الدراسية ذات الولوج المحدود التي تتطلب ذلك.
- تحميل قرارات لجن الانتقاء الأولي على منظومة مسار.
- مسك قرارات نهاية السنة الدراسية وقرارات التوجيه على منظومة مسار.

رابعا: تعزيز انفتاح مؤسسات التربية والتعليم على محيطها بما يدعم المشاريع الشخصية للمتعلمين.

إن الفعل التشاركي أساس من أسس تفعيل أوراش الإصلاح التربوي عامة، وورش التوجيه المدرسي والمهني والجامعي خاصة وفق مقتضيات القانون الإطار 51.17 في شان منظومة التربية والتكوين والبحث العلمي، والمقرر الوزاري62.19 في شأن تنظيم التوجيه المدرسي والمهني والجامعي. لذا فإن آلية مواكبة مشاريع المتعلمين في مجال التوجيه المدرسي والمهني والجامعي تراهن على الفعل التشاركي من طرف مختلف الشركاء الداخليين والخارجيين للمؤسسة التعليمية، لضمان وتجسيد حق المتعلم في بناء مشروعه الشخصي. لذا فالشراكة مدخل أساس لتنزيل التدخلات التوجيهية من خلال اعتبارها:

- آلية للتعبئة والتواصل حول مشاريع المؤسسات، وبالتالي الارتقاء بالمشاريع الخاصة بالمتعلمين.
- آلية من آليات التدبير الحديث، إذ تتيح التبادل والتفاعل المنظم – ليس فقط بين المؤسسات والمنظمات – ولكن أيضا بين الأفراد والجماعات، وتقوم أساسا على التقاء إرادة أو إرادات في مجالات معينة قصد تنفيذ أنشطة أو خدمات.

خامسا–الحرص على إشراك الأسر في تتبع تمدرس وتوجيه أبنائها.

يحرص مديرو المؤسسات التعليمية على إشراك الأسر وجمعيات الآباء وأولياء التلاميذ في دعم مشروع المتعلمين من خلال التدخلات التالية:

- تتبع المسار الدراسي للأبناء بشكل مباشر من خلال تشخيص التعثرات وتدابير تجاوزها.
- تحديد الاختيارات والتوجهات والمساهمة في بلورتها.
- المساهمة في إعداد تصور للمشروع الشخصي للمتعلم.
- تساهم جمعيات الآباء وأولياء التلاميذ في تنظيم وتنشيط الحياة المدرسية.

3– إعمال آليات التتبع المنتظم للمشاريع الشخصي للمتعلمين:

نصت المادة 13 من القرار الوزاري 062/19 على وضع ملف خاص بتتبع تطور المشروع الشخصي لكل متعلم منذ بداية التعليم الثانوي الإعدادي وذلك بهدف ترصيد مختلف الخدمات والأنشطة والتدخلات التأطيرية التي استفاد منها المتعلم طيلة مساره الدراسي، إلى جانب حصيلة بعض الكفايات القابلة للاستثمار في مجال الاختيار الدراسي والتكويني والمهني وتستثمر معطيات هذا الملف في إطار مساطر التوجيه المدرسي والمهني والجامعي الجاري بها العمل.[22]

ويجب ترصيد سيرورة تطور هذه المشاريع بهدف استثمارها في مساعدتهم على تدقيق هذه الاختيارات والبث فيها في إطار مساطر التوجيه المدرسي والمهني والجامعي الجاري بها العمل، ويتعين على مديري المؤسسات التعليمية استثمار هذا الرصيد الوثائقي أثناء إدراج التوجيه المدرسي والمهني والجامعي كمكون إلزامي ضمن مشاريع مؤسسات التربية والتعليم والتكوين.

الخاتمة

وفي الختام وانطلاقا مما سبق وجب التأكيد على الدور المحوري لأطر الإدارة التربوية من خلال ثلاثة محاور رئيسة:

1- إرساء الخدمات الثلاث المواكبة للمشروع الشخصي للمتعلم: خدمة المواكبة التربوية والمواكبة التخصصية والمواكبة الإدارية والتقنية التي تستحضر تعبئة المفاهيم والأسس المعرفية والنظرية والمنهجية، ذات الصلة بمجالات علوم التربية.

2-إرساء بيئة مدرسية وتربوية ملائمة وحاضنة للمواكبة: من خلال تدبير مجال التوجيه المدرسي والمهني محليا عبر مشروع المؤسسة المندمج المتضمن وجوبا لبعد التوجيه، وكذا تفعيل أدوار مجالس المؤسسة في إدماج بعد التوجيه المدرسي والمهني والجامعي في آليات اشتغالها فضلا عن تدبير الانفتاح والشراكة والتعاون في هذا المجال بما يضمن دعم المشاريع الشخصية للمتعلمين.

3- التدبير الجيد لمساطر التوجيه من خلال العمل بالمساطر والآليات الكفيلة بضمان حق المتعلم في اختيار المسارات الأكثر ملاءمة لميولاتهم وقدراتهم ويوفر لهم هامشا أكبر لتحقيق مشاريعهم الشخصية.

الهوامش:

[1] يعد بارنسنز أحد رواده ويعتمد الروائز البسيكو تقنية المستندة إلى علم النفس الفارقي ويتحدد الاختيار المهني من خلاله عبر مقارنة بين استعدادات الفرد وقدراته من جهة والمواصفات المميزة لمهنة ما وشروط ممارستها من جهة، والغاية من التوجيه وفق هذا المنظور هي بلوغ أقصى تلاؤم ممكن بين الفرد والمهنة وتعرض هذا التيار لانتقادات عدة يتجلى أهمها في نظرته السكونية للأفراد والمهن وعدم اعتباره للبعد الدينامي للشخصية والتطورات السوسيومهنية..انظر الإطار المنهجي لتكوين الأساتذة الرؤساء بالتعليم الثانوي – وزارة التربية الوطنية – الوحدة المركزية للتوجيه المدرسي والمهني مارس 2020 ص 29.

[2] انظر الإطار المنهجي لتكوين الأساتذة الرؤساء بالتعليم الثانوي- المواكبة التربوية للمشاريع الشخصية للمتعلمين- مارس 2020 الوحدة المركزية للتوجيه المدرسي والمهني ص 5.

[3] وزارة التربية الوطنية – الوحدة المركزية لتكوين الأطر- مجزوءة التكوين الأساس لأطر الإدارة التربوية في مجال التوجيه المدرسي والمهني والجامعي – مسلك الإدارة التربوية- السنة التكوينية 2021/2020 ص 5.

[4] القرار الوزاري 062.19 الصادر في 07 أكتوبر 2019 بشأن التوجيه المدرسي والمهني والجامعي المادة 1 والمادة 4 والمادة 6.

[5] القرار الوزاري 062.19 الصادر في 07 أكتوبر 2019 بشأن التوجيه المدرسي والمهني والجامعي المادة 7.

[6] انظر الإطار المنهجي لتكوين الأساتذة الرؤساء بالتعليم الثانوي – وزارة التربية الوطنية – الوحدة المركزية للتوجيه المدرسي والمهني مارس 2020 ص 23.

[7] انظر المادة 15 من القرار الوزاري رقم 062/19

[8] انظر الوثيقة التأطيرية في موضوع:" دمج مكون التوجيه المدرسي والمهني في مشروع المؤسسة «الوحدة المركزية للتوجيه المدرسي والمهني فبراير 2022 ص 10

[9] انظر المادة 15 من القرار الوزاري رقم 062/19

[10] انظر الوثيقة التأطيرية في موضوع:" دمج مكون التوجيه المدرسي والمهني في مشروع المؤسسة «الوحدة المركزية للتوجيه المدرسي والمهني فبراير 2022 ص 10

[11] الدعامة السادسة من الميثاق الوطني للتربية والتكوين ص 32

[12] الميثاق الوطني للتربية والتكوين المادة 19 ص 10.

[13] الكتاب الأبيض الجزء الأول: الاختيارات والتوجهات التربوية العامة المعتمدة في مراجعة المنهاج التربوي ص 20. يونيو 2002.

[14] التقرير التركيبي للبرنامج الاستعجالي 2009-2012 ص 81.

[15] التقرير التركيبي للبرنامج الاستعجالي 2009-2012 ص 83.

[16] انظر المذكرة الوزارية 015/22 الصادرة بتاريخ 09 مارس2022 في موضوع تأطير دمج مكون التوجيه المدرسي والمهني ضمن مشروع المؤسسة.

[17] المادة 14 من القرار الوزاري 062/19

[18] المادة 15 من القرار الوزاري 062/19

[19] المذكرة 114.19 في موضوع الأستاذ الرئيس بالثانويات التأهيلية والإعدادية

[20] انظر ص 17 من الإطار المرجعي للمواكبة التخصصية المعتمد بالقرار الوزاري رقم 007/22 الصادر بتاريخ 09 مارس 2022.

[21] انظر ص 18 من الإطار المرجعي للمواكبة التخصصية المعتمد بالقرار الوزاري رقم 007/22 الصادر بتاريخ 09 مارس 2022.

[22] المادة 13 من القرار الوزاري 062/19.